

مقالة بحثية

دور الآليات الداخلية للحكومة في تحسين مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية بالمصارف السودانية

صالح حسب الرسول البدوي تاي الله*

قسم المحاسبة، كلية العلوم الإدارية، جامعة أم درمان الإسلامية، السودان.

* الباحث الممثل: صالح حسب الرسول البدوي تاي الله؛ البريد الإلكتروني: salihhbt@gmail.com

استلم في: 28 مارس 2024 / قبل في: 27 مايو 2024 / نشر في: 30 يونيو 2024

المُلخَص

تمثلت مشكلة الدراسة في عدم الإدراك الجيد إلى أهمية المراجعة الداخلية كاتجاه حديث في المراجعة من منطلق تعزيز تطبيقات الحوكمة، بما يعزز القدرة على التنبؤ بمدى قدرة المؤسسة على الاستمرار في إطار الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية. وهدفت الدراسة إلى إظهار أهمية المراجعة الداخلية ومدى العلاقة التفاعلية بينهما بطريقة تحسين مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية. وتوصلت الدراسة إلى أن الإفصاح عن تقارير المراجعة ودرجة التقلبات التي تتعرض لها المؤسسات يؤدي إلى التنبؤ بمدى استمراريتها الجهات في أداء مسؤوليتها الاجتماعية، وتوصى هذه الدراسة بضرورة زيادة تعزيز الوعي بالمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، وتحسين آلية الكشف والإفصاح عن معلومات المسؤولية الاجتماعية.

الكلمات المفتاحية: الآليات الداخلية للحكومة، الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، المصارف السودانية.

تمهيد:

أدى ظهور الآليات الداخلية للحكومة كأحد أبرز الاتجاهات الحديثة في المراجعة التي تستخدم في جميع مراحل عملية المراجعة مما يمكنها من كشف الانحرافات والتجاوزات والتقارير عن المركز المالي والقدرات الحقيقية للمصارف عن مسؤوليتها الاجتماعية، إلى أن يعول عليها مستخدمو التقارير والقوائم المالية في الإفصاح بمدى قدرتها في الاستمرار في سوق الأعمال والخدمات أو فشلها في تحقيق أهدافها. ولما كانت بيئة الأعمال المصرفية في السودان ليست بمعزل عن كل هذه التطورات، جاءت هذه الدراسة لمعرفة دور الآليات الداخلية للحكومة في تحسين مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية.

مشكلة الدراسة:

تتمثل مشكلة الدراسة في عدم الإدراك الجيد إلى أهمية المراجعة الداخلية كاتجاه حديث في المراجعة في إطار الاهتمام بتطبيقات الحوكمة في بيئة الأعمال المصرفية. ويرجع ذلك لعدم الدراية بمفهومها وإجراءاتها وعدم رغبة بعض مكاتب المراجعة أو حتى الإدارات في استخدامها وتعزيز الممارسة المهنية في هذا الجانب. ولقد ترتب على ذلك الوضع عدم الالتزام بالإيفاء بمتطلبات تحقيق سلامة الإفصاح للأنشطة الاجتماعية بالقطاع المصرفي.

تكمن مشكلة الدراسة في عدم الالتزام بتطبيق آليات المراجعة الداخلية في المصارف السودانية كواحدة من المتطلبات الأساسية للحكومة من أجل مواجهة التحديات التنافسية المعاصرة والاهتمام بالإفصاح عن المؤشرات الكمية التي تعكس مؤشرات المسؤولية الاجتماعية. هذا بالإضافة إلى قلة وجود خبراء للعلوم المحاسبية وقلة اهتمام المؤسسات الأكاديمية والمهنية من خلال تعزيز الممارسة الإفصاح ذاته بأنشطة المسؤولية الاجتماعية. ونتيجة للاعتقاد بأن الإصلاح الإداري المستمر يتمثل في الحد من الأخطاء والتحكم فيها قبل حدوثها يعد هو الهدف والوسيلة لتحسين الأداء بالمصارف السودانية. وبناءً على ما سبق يمكن تلخيص مشكلة الدراسة في التساؤلات الآتية:

1. هل آليات المراجعة الداخلية في إطار تطبيقات الحوكمة تؤثر في تحسين الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية بالمصارف السودانية؟
2. هل هنالك علاقة ذات دلالة احصائية بين آليات الحوكمة للمراجعة الداخلية وسلامة الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية بالمصارف السودانية؟

أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

1. إبراز دور آليات المراجعة الداخلية في تحسين الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية.

2. إظهار أهمية المراجعة الداخلية ومدى العلاقة التفاعلية بينهما بطريقة تحسن الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية.
3. دراسة الجوانب ذات الصلة بالمراجعة الداخلية في إطار تطبيقات الحوكمة لضمان سلامة الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية بالمصارف السودانية؟

أهمية الدراسة:

تأتي أهمية الدراسة من جانبين علمي وعملي يمكن استعراض هذين الجانبين على النحو الآتي:

أولاً: الأهمية العلمية للبحث:

1. تطوير الإطار النظري للمحاسبة يشمل آليات المراجعة الداخلية، الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، وذلك لبيان العلاقة بين هذه المتغيرات.
2. تمثل هذا الدراسة قاعدة رصينة ونقطة انطلاق للدراسات العلمية المستقبلية في مجال المحاسبة.

ثانياً: الأهمية العملية للدراسة:

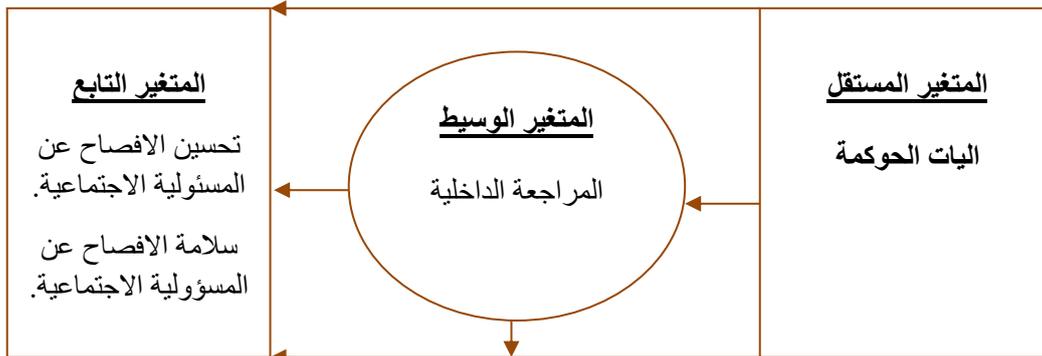
1. على الرغم من عدم وجود معايير تحكم عملية الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية بالمصارف السودانية ولكن من خلال ممارسة دور آليات المراجعة الداخلية بهذه المصارف أدى إلى تحسين مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية بتلك المصارف.
2. تسهم الدراسة في تقديم بعض التوصيات والمقترحات للجهات المسؤولة عن تنظيم الأنشطة المصرفية والتي يمكن تنفيذها كحل لمشاكل الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية.

منهجية الدراسة:

تعتمد الدراسة على المناهج التالية:

1. المنهج الاستنباطي: تعتمد الدراسة على هذا المنهج في اختيار مشكلة الدراسة ووضع الفرضيات التي تتعلق بموضوع الدراسة.
2. المنهج الاستقرائي: تعتمد الدراسة على هذا المنهج في اختيار ومدى صحة الفرضيات.
3. المنهج التاريخي: تعتمد الدراسة على هذا المنهج في الدراسات السابقة التي تتعلق بموضوع الدراسة.
4. المنهج التحليلي: تعتمد الدراسة على هذا المنهج للتمكن من الوصول إلى جمع البيانات وعرضها واختيار الفرضيات واستخلاص النتائج.
5. المنهج الوصفي: تستخدم الدراسة هذا المنهج في أسلوب الدراسة بشكل أساسي حيث يتم استخدام المصادر الثانوية والمصادر الأولية لتصميم الاستبيان الذي يتعلق بموضوع الدراسة وذلك لمعرفة والتدقيق والتفصيل لعناصر المشكلة.

شكل رقم (1): نموذج الدراسة



المصدر: إعداد الباحث. 2024م

فرضيات الدراسة:

لتحديد أهداف الدراسة وإيجاد حل للمشكلة وفقاً لنموذج الدراسة تم صياغة الفرضيات الآتية:

- الفرضية الأولى:** يوجد تأثير ذو دلالة معنوية لآليات المراجعة الداخلية في إطار تطبيقات الحوكمة علي تحسين الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية بالمصارف السودانية.
- الفرضية الثانية:** توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين آليات الحوكمة للمراجعة الداخلية وسلامة الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية بالمصارف السودانية.

حدود الدراسة:

تتمثل حدود الدراسة في الآتي:

1. **الحدود المكانية:** اقتصرت الدراسة على العاملين بالمصارف السودانية بولاية الخرطوم، وذلك باعتبارها الأكبر حجماً وكذلك لأنها تمثل مركزاً رئيسياً للممارسة المهنية لمختلف الأفراد والمؤسسات والهيئات المسؤولة عن تنظيم النشاط المصرفي.
2. **الحدود الزمانية:** تم تجميع بيانات الدراسة عن طريق استمارة الاستبانة خلال العام 2023م.
3. **الحدود البشرية:** تضمنت المدراء والمحاسبين والمراجعين الداخليين، والمحللين الماليين وآخرين بالمصارف السودانية.

مصادر الدراسة:

استخدم الباحث العديد من المصادر، حيث تتمثل هذه المصادر في الآتي:

1. **المصادر الأولية:** تم استخدام استمارة الاستبانة لجمع البيانات من العاملين بالمصارف، حيث تم التركيز على استمارة الاستبانة فقط، فضلاً عن وجود العديد من الأدوات المستخدمة لجمع البيانات، ويرجع السبب في ذلك لعدم توفر الوقت الكافي لمقابلة افراد العينة وبالتالي هنالك صعوبة في أخذ البيانات منهم عن طريق المقابلة أو الملاحظة.
2. **المصادر الثانوية:** الكتب، الدوريات، الرسائل العلمية والجامعية، المؤتمرات والندوات، القوانين واللوائح، والأترنت.

الدراسات السابقة:

دراسة (Long, & Others, 2016)

بعنوان (Audited Financial Reporting and Voluntary Disclosure of Corporate Social Responsibility)

هدفت الدراسة الى الإفصاح عن تقارير المسؤولية الاجتماعية للشركات مرتبباً بالالتزام بالتحقق المستقل من التقارير المالية التي تم أنشاؤها بواسطة رسوم المراجعة أو العكس. توصلت الدراسة الى أن الالتزام بالتحقق المستقل من البيانات المالية لا يبني ثقة المستثمرين في الإفصاحات المالية التي تطرحها الشركات فحسب بل يعزز أيضاً من المفهوم والموثوقية الملحوظة لإفصاحاتهم غير المالية. وأوصت الدراسة بأن يتم استكشاف مصداقية تقارير المسؤولية الاجتماعية للشركات من خلال تطوير إجراءات أكثر دقة في الأبحاث المستقبلية.

يتضح للباحث أن هذه الدراسة ركزت على فحص ما إذا كان الإفصاح الاختياري لتقارير المسؤولية الاجتماعية للشركات مرتبباً بالالتزام بالتحقق المستقل من التقارير المالية التي تم أنشاؤها بواسطة رسوم المراجعة أو العكس، بينما يختلف عنها هذا الدراسة في تناوله الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية وآليات الحوكمة للمراجعة الداخلية.

دراسة (Cannon, James N and Ling, 2017)

بعنوان (Disclosure of Corporate Social Responsibility and Firms Competitive Advantages)

هدفت الدراسة الى استكشاف الإفصاحات المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية للشركات المرتبطة بالميزة التنافسية واستدامتها، توصلت الدراسة الى أن الإفصاح الإجمالي للمسؤولية الاجتماعية للشركات يرتبط بما يبدو أنه مفاضلة بين مستويات الإنتاج والمزايا التنافسية للمبيعات، وتوصلت الدراسة الى أن شدة الإفصاح العام للشركات والمؤسسات الخيرية ذات الصلة بمنتجات الأعمال والمنتجات ذات الصلة بالمؤسسات لها ارتباطات متباينة مع المستويات والاستدامة من المزايا التنافسية وتعزز هذه النتائج الحاجة إلى إفصاح أكثر تفصيلاً منظماً وتفصيلاً للمسؤولية الاجتماعية للشركات وفقاً لما اقترحه المجلس الأعلى للتعليم وأوصت الدراسة بأنه من المفيد إعادة تقييم جهود الاستدامة للشركات في الشركة ووسائل نشر المعلومات حول هذه الجهود أي أن المزايا التنافسية المستدامة يمكن أن تتحقق من قبل الشركات التي تدرك تأثير المسؤولية الاجتماعية للشركات على سلوك المستهلك وأن وتوسع ممارسات الاستدامة الخاصة بالشركات.

يتضح للباحث أن هذه الدراسة ركزت على استكشاف الإفصاح المتعلق بالمسؤولية الاجتماعية في تحقيق المزايا التنافسية للشركات، بينما يختلف عنها هذا الدراسة في تناوله الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية ودور آليات الحوكمة للمراجعة الداخلية.

دراسة (Kexin Feng1, Xuan Zhang Li2, 2018)

بعنوان (Influencing Factors of Corporate Social Responsibility Disclosure)

هدفت هذه الدراسة الى زيادة مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات استناداً إلى بيانات لوحة الشركات الصينية المدرجة في الأسهم A من 2013 إلى 2017. وتوصلت نتائج الدراسة الى أن قيود التمويل جميعها لها علاقة سلبية كبيرة بالإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات، توصي هذه الدراسة بتشجيع الشركات على تحمل المسؤولية الاجتماعية، ودمج الكشف عن معلومات المسؤولية الاجتماعية في ثقافة الشركة، وزيادة تعزيز الوعي بالمسؤولية الاجتماعية للشركات، وتحسين آلية الكشف عن معلومات المسؤولية الاجتماعية.

يرى الباحث أن هذه الدراسة ركزت على المسؤولية الاجتماعية والإفصاح ولم تتناول دور الحوكمة للمراجعة الداخلية كما تناولته الدراسة الحالية.

دراسة (Petros kalantonis, 2021)

Modern Business Activities and Firms' Performance: The Case of Corporate Social Responsibility,) بعنوان (Evidence from the Greek Listed Firms in the Athens Stock Exchange

هدفت هذه الدراسة الى المساهمة في الاهتمامات الاجتماعية والبيئية التي تصاحب ممارسة المسؤولية الاجتماعية للشركات (CSR)، وتشير نتائج هذه الدراسة الى أنه لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين المسؤولية الاجتماعية للشركات والأداء المالي للشركات على الرغم من أن نسبة عالية من العينة تكشف عن أنشطة المسؤولية الاجتماعية للشركات، وتوصى هذه الدراسة بزيادة الوعي عن المسؤولية الاجتماعية. يرى الباحث أن هذه الدراسة تناولت المسؤولية الاجتماعية ولم تتناول الإفصاح والحوكمة للمراجعة الداخلية كما تناولته الدراسة الحالية.

دراسة: شيماء وآخرون 2023م

بعنوان (دور آليات الحوكمة في دعم جودة المراجعة الداخلية في إطار الدور الوسيط لآليات الحد من المخاطر، دراسة حالة ميدانية بقطاع الاتصالات)

تناولت هذه الدراسة دور آليات الحوكمة في دعم جودة المراجعة الداخلية في إطار الدور الوسيط لآليات الحد من المخاطر، وتشير نتائج هذه الدراسة الى توفير الدليل الميداني على تواجد علاقة تأثير ذات دلالة معنوية لآليات الحوكمة على جودة المراجعة الداخلية سواء في حالة تواجد المتغير الوسيط او غيابه، كما توصى بضرورة تواجد آليات موضوعية لتقييم كفاءة وفاعلية لجان المراجعة الداخلية، وتصميم نظم تؤدي الى حوافز موضوعية للتنفيذيين وبالشكل الذي يمكن من دعم رضائهم الوظيفي ويؤدي بالتالي الى دعم المراجعة الداخلية.

يرى الباحث أن هذه الدراسة لم تتناول الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية كما تناولته الدراسة الحالية.

دور آليات المراجعة الداخلية للحوكمة في تحسين مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية بالمصارف السودانية

المحار التالية تعرض الإطار النظري للمراجعة الداخلية الموجهة بتطبيقات الحوكمة والجوانب ذات الصلة بالإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية بالإضافة الي الدراسة الميدانية بالتطبيق على عينة من البنوك السودانية.

المحور الأول: المراجعة الداخلية

توصف حوكمة الشركات بأنها الإطار الذي من خلاله يتم متابعة ورقابة الشركات، اي وضع اهداف الشركة ومراقبة ادائها في ضوء تلك الاهداف، وأن حوكمة الشركات توصف طبيعة العلاقات بين إدارة مجلس الشركة، وحملة اسهمها واصحاب المصالح الاخرين، أنها العملية التي من خلالها يقوم المديرين والمراجعون بمسئولياتهم تجاه حملة الاسهم والنطاق الاكبر من اصحاب المصالح في الشركة، (علي، كمال عبد السلام وآخرون، (2016م)، ص 284) وعلى الرغم من قيام الشركات بالإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في قوائمها المالية الاساسية إلا أن هذا الإفصاح غير كافي لإيضاح كل أنشطة المسؤولية الاجتماعية ولعل السبب الرئيسي وراء عدم إفصاح إدارة الشركات عن أنشطة المسؤولية الاجتماعية بصورة منفصلة هو وجود عامل التكلفة والوقت لوضع قوائم خاصة لأنشطة المسؤولية الاجتماعية، حيث أن هذا الإفصاح المنفصل لأنشطة المسؤولية الاجتماعية كأن سيؤدي إلى الكشف عن مدى التزام الشركات بالإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، مما يؤدي إلى عرض معلومات كبيرة عن المسؤولية الاجتماعية مما يؤدي إلى تعمق تلك الشركات وتقلقلها في المجتمعات بشتى أنواعها. (علي، كمال عبد السلام وآخرون، (2016م)، ص 284)

تقسم آليات حوكمة الشركات بشكل عام إلى آليات داخلية وأخرى خارجية، فالآليات الداخلية تتضمن الدور الاشرافي والرقابي الذي يقوم به مجلس الإدارة، واللجان التابعة له، خاصة لجنة المراجعة والمراجعة الداخلية، اما الآليات الخارجية فتتضمن عدد من الآليات من بينها التشريعات والقوانين التي تصدرها، ودور مراجع الحسابات الخارجي.

مفهوم المراجعة الداخلية:

تعتبر المراجعة الداخلية عنصراً هاماً من عناصر الرقابة الداخلية وهي عبارة عن نشاط مستقل يقوم به متخصص داخل المنشأة، وهي ايضاً وسيلة فعالة تهدف الى مساعدة الادارة في التحقق من تنفيذ السياسات الادارية التي تكفل الحماية للأصول وضمان دقة البيانات التي تتضمنها الدفاتر والسجلات المحاسبية، والهادفة للحصول على أكبر كفاية إنتاجية. (فرح، 2005م، ص268)

وتعرف المراجعة الداخلية على أنها (هي التي يقوم بها موظف بالمنشأة بخلاف تلك التي يقوم بها المراجع الخارجي. (جعفر، 2010، ص 86)

ونستنتج من ذلك أن المراجع الداخلي متواجد دائماً في المشروع من ثم يستطيع التعرف على كل نواحي نشاطاته واجراءاته بخلاف المراجع الخارجي الذي غالباً ما يتواجد في نهاية الفترة المالية او على فترات متقطعة في المشروع. (وجدي، 2010م، ص25)

وقد وسعت المراجعة الداخلية في دورها من القيام بالمراجعة المالية لتشمل أيضاً العمليات السائدة في المنشأة، ثم أخذت تناقش المشاكل التي تواجهها عند القيام بهذه المراجعة مما ساعد على ظهور المبادئ الأساسية ومستويات الاداء الفني وقد ادى ذلك بالمراجعين الى تكوين اول منظمة مهنية لهم، وهي مجمع المراجعين الداخليين بالولايات المتحدة الأمريكية 1941م. (متولي، 2003م، ص22).

وبالرغم من اهمية المراجعة الداخلية باعتبارها أحد الدعائم الأساسية لنظام الرقابة الداخلية، الا أنها كوسيلة مستقلة لم يتم الاعتراف بها والقرار بأهميتها الا حديثاً حيث كانت المنظمات تستخدمها كتقليد يتبع لمواجها ظروفها وحاجتها الخاصة دون تحديد واضح لمفهومها واهدافها وسلطاتها ومسؤولياتها ومعايير ادائها وكان الهدف الرئيسي للمراجعة الداخلية في بداية تكوينها وقائي، وكان عمل المراجع الداخلي مقتصر كلياً على الاعمال الروتينية التي تتضمن اكتشاف الاخطاء أن وجدت وكذلك حماية الاصول. (MorbimarA., 1994, page 66).

ولقد زادت الحاجة للمراجعة الداخلية نتيجة اتساع حجم المنشآت وتطور شركات الاموال وما تضمنه ذلك من فصل بين ملكية المشروع وادارته، مما دعا المساهمين الى تعيين مراجعين حسابات كوكلاء باجر للقيام بمراجعة الاعمال داخل المنشآت. (رشوان، 1997م، ص112) يرى الباحث أن مهنة المراجعة الداخلية منذ نشأتها في حالة من التطور ومواكبة التغيرات التي تحدث في مجال المحاسبة، وذلك سواء كان بإصدار المعايير المنظمة او زيادة الكفاءة المهنية للمراجع الداخلي، او التوسع في اهدافها.

أهداف المراجعة الداخلية:

نشأت المراجعة الداخلية بناء على احتياجات الادارة في الشركات الكبرى ذات النشاط الواسع، حيث تعتمد الادارة في وقياتها وتوجيهها للعمليات اعتماداً كلياً على ما يقدم لها من بيانات محاسبية واحصائية، لذلك اضطرت الادارة الى ايجاد الوسيلة التي عن طريقها يمكن الاطمئنان الى الامور الاتية: (Ivy Mdemer, 1999, page 6)

1. أن نظم الضبط والنظم المحاسبية سليمة.
2. أن السياسات والاجراءات التنفيذية التي رسمتها الادارة كافية لا نجاز الاعمال
3. أن الموظفين لا ينحرفون عن السياسات والاجراءات التنفيذية المرسومة.
4. أن هناك حماية او رقابة كافية لأصول المنشأة.
5. أن البيانات المحاسبية والاحصائية التي تقدم للإدارة تلخيصاً لأعمال المنشأة يمكن الاعتماد عليها بالإضافة الى التأكد من أن المصروفات لا تتفق الا في الاغراض الضرورية المتصلة بأعمال المنشأة وأن جميع الإيرادات المستحقة للمنشأة قد ادرجت في الحسابات.

أنواع المراجعة الداخلية

تنقسم المراجعة الداخلية إلى نوعين أساسيين:

- المراجعة المالية.
- مراجعة الإنتاج والكفاءة، والتي تنقسم بدورها إلى ثلاثة أنواع رئيسية: مراجعة الأداء، المراجعة التنظيمية، مراجعة المهام الخاصة.

المراجعة المالية Financial Audit

ويقصد بالمراجعة المالية التحقق من مدى التزام المسؤولين عن تنفيذ أنشطة الشركة بتطبيق السياسات ولوائح الإجراءات المالية والإدارية التي اعتمدها الإدارة العليا للشركة كأسلوب لأداء الأعمال المالية ثم التقرير بدرجة الالتزام بها ولمساعدة القارئ يراعى التفرقة بين نوعين من المراجعة المالية:

- المراجعة المالية (مراجعة قبل الصرف)

إحدى مراحل الرقابة الداخلية الذاتية والتي تتطلب أن تتم مراجعة الأعمال قبل أو أثناء تنفيذها عن طريق تكليف المراجعة المالية بالشؤون المالية بمراجعة عمل الإدارات الأخرى، وذلك للتحقق من سلامة الإجراءات وصحة القيود المحاسبية واكتمال المستندات وموافقة السلطة المختصة على التنفيذ، وتتم هذه المراجعة بنسبة ١٠٠ % على كافة العمليات المالية، ولذا يطلق عليها المراجعة المالية قبل الصرف. (عبد الفتاح، 2006، ص265.)

- المراجعة الداخلية (مراجعة بعد الصرف)

تطبق بعد تنفيذ المعاملات وفق خطة مرسومة وبنسبة اختباره (أي عينات) ويتم فحص هذه المعاملات ليؤكد المراجع الداخلي للإدارة العليا للشركة أن المعاملات تتم وفق الأسس واللوائح والنظم والإجراءات الموضوعية والمقررة بما يؤدي إلى تحقيق أهداف الشركة، هذا إلى جانب توفير الضمانات بشأن البيانات والتقارير المالية المقدمة إلى الإدارة العليا للشركة.

مراجعة العمليات والكفاءة والفعالية Operational & Effectiveness and Efficiency Auditing

يسعى هذا النوع من المراجعة إلى فحص وتقييم أداء أعمال الشركة ككل لتحقيق الكفاءة والفعالية في استخدام الموارد المتاحة في ضوء عدة معايير موضوعية لتقييم الكفاءة. وبناء عليه تنقسم مراجعة العمليات إلى ثلاثة أنواع رئيسية:

1- **مراجعة الأداء الوظيفي:** وهي تهتم بتقييم الأداء الوظيفي أو اكتشاف أية عيوب أو قصور في الأداء وكيفية علاج مثل هذا القصور وليس رصد العيوب أو القصور فقط. (Jianjun Zou,p221)

2- **المراجعة التنظيمية:** وهي تهدف إلى تقييم مدى كفاءة الاتصال والتعاون بين الإدارات والوحدات المختلفة الموجودة بالهيكل التنظيمي للشركة، ومدى قدرة هذه الإدارات على تبادل المعلومات سواء مع الإدارات الأخرى أو الإدارة العليا للشركة

3- **مراجعة المهام الخاصة:** تتعلق بمراجعة وفحص موضوعات إضافية تُكلف بها إدارة المراجعة الداخلية من الإدارة العليا للشركة.

المحور الثاني: الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية

مفهوم الإفصاح:

هناك العديد من المفاهيم التي تدور حول مفهوم الإفصاح، حيث عرف بأنه (قيام الشركة بنشر المعلومات المالية وغير المالية بدون وجود ويودي اي متطلب قانوني). (احميده، وآخرون، (2012م) ص 21).

كما عرف بأنه. (سعد، إيمان، (2012م ص 166) (الإفصاحات الإضافية التي تقدمها الإدارة من المعلومات المحاسبية وغير المحاسبية والتي تزيد عن المتطلبات الاجبارية وتكون ملائمة لمستخدمي التقارير السنوية)

كما عرف بأنه (سرور، عاصم، (2017م)، ص160) (الإفصاح الذي تقدمه الإدارة في التقارير المالية للشركات دون أي التزام قانوني او إلزام من جهة رقابية، ولكن تقدمه بناءً على طلب المجموعات المختلفة من اصحاب المصالح الاساسيين في الشركة والتي تضغط على الإدارة لتوفيره كي تستخدمه في القرارات المرتبطة بمصالحهم في الشركة). وعرف بأنه (حماد، رشا، (2014م) ص 674) (الإفصاح الذي يزيد عن متطلبات الإفصاح الاجباري)

مما تقدم من عرض لمفهوم الإفصاح الاختياري يخلص الباحث الى التعريف التالي قيام الشركة بنشر المعلومات المالية وغير المالية بمحض ارادة إدارة الشركة وبدون وجود أي متطلب قانوني.

أهداف الإفصاح:

يهدف الإفصاح الى التحقيق الفعال لأهداف الإفصاح التي طرحتها التوصية رقم (105) الصادرة عن مجلس معايير المحاسبية لعام (1996) والتي اصبحت بعد ذلك متطلبات بموجب معايير المحاسبة المالية الدولية والتي تنص علي: (محمد، حازم خالد، (2015م)، ص13)

1. وصف المفردات التي لم يتم الاعتراف بها في القوائم المالية وتوفير مقاييس هامة وصالحة لهذه المفردات بخلاف المقاييس المنشورة في القوائم المالية.

2. وصف المفردات التي لم يتم الاعتراف بها واقتراح مقياس ملائم لها.

3. توفير معلومات هامة في التقارير الفترية وأي امور محاسبية اخرى مما يستلزم دراسة أعمق.

4. يضيف آخر أن أهداف الإفصاح الاختياري: (ابراهيم، فريد محرم فريد (2011م)، ص 392.

5. اعلام مستخدمي المعلومات عن الجوانب الاستراتيجية والهامة التي تنطوي على اهمية العمليات المستقبلية للشركات.

6. تحديد القيمة العادلة للاستثمار في الاسهم حيث يحتاج مستخدموا التقارير السنوية والفترية الى مدى واسع من المعلومات المالية وغير المالية سواء الزامياً او اختيارياً.

مفهوم المسؤولية الاجتماعية:

عرفها البنك الدولي بأنها التزام اصحاب النشاطات الاقتصادية بالمساهمة في التنمية المستدامة من خلال العمل مع المجتمع المحلي لتحسين مستوى المعيشة بأسلوب يخدم الاقتصاد والتنمية في آن واحد. (سمير، وآخرون (2016م)، ص 444 – 445).

عرفت المسؤولية الاجتماعية على أنها تمثل التزام على منشأة الاعمال تجاه المجتمع الذي تعمل فيه وذلك عن طريق المساهمة بمجموعة كبيرة من الأنشطة الاجتماعية. (الشملة، وآخرون (2016م)، ص 87 – 88).

يرى الباحث بأن المسؤولية الاجتماعية تمتد داخل المؤسسة إلى خارجها، فالمسؤولية الاجتماعية الداخلية ترتبط بالأفراد والموارد المستخدمة والمرتبطة بالأداء المحقق للعمل داخل المنظمة والذي يساهم في تطوير العاملين، وتحسين نوعية حياة العمل المهنية، اما المسؤولية الاجتماعية الخارجية فهي ترتبط بالمشاكل التي يعاني منها المجتمع وهي محاولة معالجتها ومحاربتها.

أهداف المسؤولية الاجتماعية:

هناك عدة اهداف للمسؤولية الاجتماعية للشركات يمكن تحديدها في التالي (الكاروري، احمد عبد الجليل النذير (2015م)، ص 3).

1. استجابة الشركة إلى التغيير في توقعات الاطراف الخارجية الراصدة لرسالة الشركة.
2. رعاية العاملين وتحقيق استقرارهم النفسي وتنمية قدراتهم الفنية والإنتاجية وتوفير الامن الصناعي والرعاية الصحية والاجتماعية لهم (أنور، نورا محمد عماد الدين (2010م) القاهرة، ص 2)
3. قيام الشركات بمقابلة توقعات المجتمع وتصوير متطلباته والإفصاح عن نتائج ذلك. (الصفار، هادي رضا (2006م)، ص 8).
4. يرى الباحث مما سبق أن اهداف المسؤولية هي طريق تعظيم قيمة الشركة في الاجل الطويل مع الاخذ في الاعتبار الجوانب المرافقة لنشاط الشركة، وأن أهداف المسؤولية الاجتماعية موجهة نحو التقليل من الأثار الخارجية السلبية.

فوائد المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة:

تتمثل في الآتي: (ضيافي، نوال (2010م)، ص 24 – 25)

1. قيام المؤسسات بدورها اتجاه المسؤولية الاجتماعية يضمن الى حد ما دعم جميع افراد المجتمع لأهدافها ورسالتها التنموية
 2. المساهمة في سد حاجات المجتمع المتغيرة ومتطلباته الضرورية.
 3. خلق مناصب عمل جديدة من خلال اقامة المشاريع الخيرية.
- يرى الباحث مما سبق أن فوائد المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة لم تستغل بصورة تامة وخاصة في البلدان النامية بسبب بعض جوانب الضعف المعروفة والتي تقف عائقاً امام جمهور المؤسسات في هذا المجال.

أبعاد المسؤولية الاجتماعية:

تتمثل هذه الأبعاد في الآتي: (الفحما، فهد راعي، (2012م)، ص 19-23)

1. المسؤولية الاجتماعية تجاه المجتمع المحلي:

يعتبر المجتمع المحلي بالنسبة لمنشآت الأعمال فئة مهمة وذلك من خلال بذل المزيد من الرفاهية العامة فهي تشمل مجموعة الأنشطة التي تهدف إلى تحقيق فائدة للجمهور. (Johan, Anselmsson, Johansson, P.836)

2. المسؤولية الاجتماعية اتجاه الزبائن وحماية المستهلك

وهي تشمل الأنشطة التي تهدف إلي رضا المستهلك، والمحافظة على هذا الرضا كالاهتمام بزيادة أمن المنتج، عدم خداع المستهلك، الصدق في الإعلان، وتوفير البيانات اللازمة عن المنتج من حيث طريقة الاستخدام وحدودها والمخاطر المرتبطة ومدى صلاحية الاستخدام. (سويدان، واخرون، (2006م)، ص 81).

3. المسؤولية الاجتماعية اتجاه الموردين

ينظر إلى العلاقة بين الموردين ومنشآت الأعمال على أنها علاقة مصالح متبادلة، لذلك يتوقع الموردون أن تحترم منشآت الأعمال تطلعاتهم ومطالبهم المشروعة التي يمكن تلخيصها بالاستمرار في التوريد وخاصة لبعض أنواع المواد الأولية اللازمة للعمليات الإنتاجية، وأسعار عادلة ومقبولة للمواد المجهزة لمنشآت الاعمال. (منصور، واخرون، (2005م)، ص 85).

تحديات المسؤولية الاجتماعية:

هناك الكثير من التحديات التي تواجه انتشار المسؤولية الاجتماعية وهي: (رواني، بو حفص (2007م)، ص 116).

1. عدم وجود ثقافة المسؤولية الاجتماعية لدى معظم المؤسسات.
2. معظم جهود المؤسسات غير منظمة، فالمسؤولية للقطاع الخاص كي تكون مؤثرة في حاجة إلى أن تأخذ شكل تنظيمي ومؤسسي له خطة واهداف محددة بدلاً أن تكون جهوداً عشوائية مبعثرة.

يرى الباحث أن الاهتمام بموضوع المسؤولية الاجتماعية واخلاقيات الاعمال امر حيوي في عالم اليوم لعل أبرز من يعنيه الامر هي الاقسام العلمية في الجامعات، والمؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني، للارتقاء بمستوى الاعمال، وتحسين مستوى رفاهية المجتمع ومن خلال هذه المساهمة نحس هذه الجهات أن تتحمل مسؤوليتها في التوعية ونشر ثقافة تحمل المسؤولية الاجتماعية والالتزام بالمعايير الاخلاقية عند اتخاذ القرارات الادارية والعمل على تحقيق الاهداف الاستراتيجية للمؤسسات والدولة.

المحور الثالث: الدراسة الميدانية

يتكون مجتمع الدراسة من الأكاديميين والمحاسبين والمراجعين بالمصارف السودانية بولاية الخرطوم، حيث تم اختيار عينة الدراسة من العينة العشوائية بما يخدم أهداف الدراسة، حيث تم توزيع عدد (100) استبانة على عينة الدراسة، واستجاب (100) فرداً بصورة تامة، حيث أعادوا الاستبيانات بعد ملئها بكل المعلومات المطلوبة أي بنسبة (100%).

تحليل البيانات واختبار صحة الفرضيات

للإجابة على تساؤلات الدراسة والتحقق من فرضياتها سيتم حساب الوسيط لكل سؤال من أسئلة الاستبيان والتي تبين آراء عينة الدراسة بخصوص دور الآليات الداخلية للحكومة في تحسين مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية، بحيث تم إعطاء الدرجة (5) كوزن لكل إجابة "أوافق بشدة"، والدرجة (4) كوزن لكل إجابة "أوافق"، والدرجة (3) كوزن لكل إجابة "لا أدري"، والدرجة (2) كوزن لكل إجابة "لا أوافق"، والدرجة (1) كوزن لكل إجابة "لا أوافق بشدة". إن كل ما سبق ذكره وحسب متطلبات التحليل الإحصائي هو تحويل المتغيرات الأسمية إلى متغيرات كمية، وبعد ذلك سيتم استخدام اختبار t. test لدلالة الفروق في إجابات أفراد عينة الدراسة على أسئلة كل فرضية.

أولاً: عرض تحليل ومناقشة نتائج الفرضية الأولى:

يوجد تأثير ذو دلالة معنوية لآليات المراجعة الداخلية في أطار تطبيقات الحوكمة علي تحسين الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية بالمصارف السودانية؟

هدف وضع هذه الفرضية هو بيان دور آليات المراجعة الداخلية للحكومة تؤثر في تحسين الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية. وللتحقق من صحة هذا المحور. ينبغي معرفة اتجاه آراء عينة الدراسة بخصوص كل سؤال من الأسئلة المتعلقة بالمحور، ويتم حساب الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على كل سؤال ومن ثم على الأسئلة مجتمعة، والوسيط هو أحد مقاييس النزعة المركزية الذي تستخدم لوصف الظاهرة والذي يمثل الإجابة التي تتوسط جميع الإجابات بعد ترتيب الإجابات تصاعدياً أو تنازلياً كما يجب حساب الانحراف المعياري وذلك كما في الجدول (1) التالي:

جدول رقم (1): الاحصاء الوصفي لإجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات الفرضية الأولى

ت	العبارات	الانحراف المعياري	المنوال	الوسط الحسابي	التفسير
1	إجراء الفحص التحليلي في المراجعة بدقة يؤثر في جودة الإفصاح عن مسؤوليتها الاجتماعية	0.943	4	4.16	أوافق
2	وضع خطة للقيام بالمراجعة الداخلية يمكن المراجع من عمليات التدقيق في المراجعة. مما يؤثر في الإفصاح عن مسؤوليتها الاجتماعية.	0.611	4	3.96	أوافق
3	استخدام الأساليب الحديثة في المراجعة الداخلية يؤثر في تحسين الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية.	0.735	4	4.04	أوافق
4	فحص السياسات المالية والمحاسبية والإدارية للمنشأة. يؤثر في تحسين الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية	0.707	4	4.00	أوافق
5	فحص المعاملات التي تتم وفق الأسس واللوائح والنظم والإجراءات الموضوعة تؤثر في تحسين الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية.	0.673	4	4.16	أوافق

المصدر: إعداد الباحث، من الدراسة الميدانية، 2024م

من الجدول رقم (1) نلاحظ أن الإحصاءات الوصفية للعبارات الفرضية الأولى التي تنص على (دور آليات المراجعة الداخلية للحكومة تؤثر في تحسين الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية) فإن الأوساط الحسابية لها تقع في المدى ما بين (3.96 – 4.16) والمنوال (4) لجميع العبارات وحسب المقياس الخماسي ليكرت فإن إجابات الباحثين هي الموافقة.

جدول رقم (2): الوسط الحسابي والانحراف المعياري للعبارات الفرضية الأولى

حسب اختبار (T):

الخطأ المعياري	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	العدد	الفرضية الأولى
0.19149	0.95743	4.000	100	

One-Sample Test

اختبار (ت) للفرضية الأولى:

الفرضية الأولى	Test Value = 3				
	Lower	Upper	Significance (2-tailed)	df	Mean Difference
الفرضية الأولى	0.6048	1.3952	.000	24	5.222

المصدر: إعداد الباحث، من الدراسة الميدانية، 2024م.

الجدول رقم (2) يشرح الوسط الحسابي للعبارات المجمعة التي تعبر عن الفرضية نلاحظ أن الوسط الحسابي لها 4.000 بانحراف معياري 0.95743 وهذه القيمة تؤكد أن إجابات المبحوثين حول الموافقة.

ولتأكيد ما ورد في الإحصاءات الوصفية لاختبار مربع كاي للفرضية، استخدم الباحثون اختبار (T) للصيغة الواحدة حيث بلغت قيمة T المحسوبة 5.222 بدرجة حرية 24 ومستوى دلالة 0.000 وعند المقارنة لقيمة مستوى الدلالة لقيمة مستوى المعنوية 0.05 نجد أن قيمة مستوى الدلالة تقل عنها وهذا يعني وجود فروق معنوية وأنه يثبت صحة الفرضية التي تنص على:

(يوجد تأثير ذو دلالة معنوية لآليات المراجعة الداخلية في أطار تطبيقات الحكومة علي تحسين الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية بالمصارف السودانية).

ثانياً: عرض تحليل ومناقشة نتائج الفرضية الثانية:

توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين آليات الحكومة للمراجعة الداخلية وسلامة الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية بالمصارف السودانية؟

هدف وضع هذا المحور هو بيان توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية ودور آليات المراجعة الداخلية للحكومة وللتحقق من صحة هذه الفرضية. ينبغي معرفة اتجاه آراء عينة الدراسة بخصوص كل سؤال من الأسئلة المتعلقة بالمحور، ويتم حساب الوسيط لإجابات أفراد عينة الدراسة على كل سؤال ومن ثم على الأسئلة مجتمعة، والوسيط هو أحد مقاييس النزعة المركزية الذي تستخدم لوصف الظاهرة والذي يمثل الإجابة التي تتوسط جميع الإجابات بعد ترتيب الإجابات تصاعدياً أو تنازلياً كما يجب حساب الانحراف المعياري وذلك كما في الجدول الآتي:

جدول رقم (3): الاحصاء الوصفي لإجابات أفراد عينة الدراسة على عبارات الفرضية الثانية

ت	العبارات	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	المنوال	التفسير
1	آليات الحكومة للمراجعة الداخلية تساهم في تنظيم عمليات المراجعة والإفصاح عن مسؤوليتها الاجتماعية.	0.707	4	4.20	أوافق
2	الإفصاح عن معرفة المخاطر التي تتعرض أو قد تواجه المنشأة يزيد من قدرة المراجعة الداخلية.	0.781	4	3.88	أوافق
3	الإفصاح عن تقارير المراجعة ودرجة التقلبات التي تتعرض لها المنشأة يؤثر على استمرارية آليات المراجعة الداخلية.	0.640	4	3.92	أوافق
4	التزام المنشأة بالعمل تجاه المجتمع داخل المنشأة يؤدي الى جودة آليات الحكومة للمراجعة الداخلية	0.734	4	4.04	أوافق
5	الإفصاح عن معرفة مدى اتساق العلاقات بين أرصدة القوائم المالية والمعلومات الأخرى يساهم تحسين آليات الحكومة للمراجعة الداخلية.	0.969	4	3.76	أوافق

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2024م

من الجدول رقم (3) نلاحظ أن الإحصاءات الوصفية للعبارات الفرضية التي تنص على (توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية ودور آليات المراجعة الداخلية للحكومة) فإن الأوساط الحسابية لها تقع في المدى ما بين (3.76 – 4.20) والمنوال (4) لجميع العبارات وحسب المقياس الخماسي ليكرت فإن إجابات المبحوثين هي الموافقة.

جدول رقم (4): الوسط الحسابي والانحراف المعياري للعبارات الفرضية الثانية

حسب اختبار (T)

الخطأ المعياري	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	العدد	الفرضية الثانية
0.24000	1.20000	3.7600	25	

اختبار (ت) للفرضية الثانية

	Test Value = 3					
	t	Df	Sig.(2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
الفرضية الثانية	8.167	24	.000	0.76000	0.2647	1.2553

المصدر: إعداد الباحث، من الدراسة الميدانية، 2024م.

الجدول رقم (4) يشرح الوسط الحسابي للعبارات المجمعة التي تعبر عن الفرضية نلاحظ أن الوسط الحسابي لها 3.7600 بانحراف معياري 1.2000 وهذه القيمة تؤكد أن إجابات المبحوثين حول الموافقة.

ولتأكيد ما ورد في الإحصاءات الوصفية لاختبار مربع كاي للفرضية، استخدم الباحث اختبار (T) للصيغة الواحدة حيث بلغت قيمة T المحسوبة 8.167 بدرجة حرية 24 ومستوى دلالة 0.000 وعند المقارنة لقيمة مستوى الدلالة لقيمة مستوى المعنوية 0.05 نجد أن قيمة مستوى الدلالة تقل عنها وهذا يعني وجود فروق معنوية وأنه يثبت صحة الفرضية التي تنص على:
(توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين آليات الحوكمة للمراجعة الداخلية وسلامة الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية بالمصارف السودانية؟).

الخاتمة

أولاً: النتائج:

1. أثبتت الدراسة أن لآليات المراجعة الداخلية في أطار تطبيقات الحوكمة تأثير ذو دلالة معنوية علي تحسين الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية بالمصارف السودانية.
2. أثبتت نتائج الدراسة بأن آليات الحوكمة للمراجعة الداخلية لها دور ذو دلالة إحصائية في تحقيق سلامة الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية بالمصارف السودانية.
3. أثبتت الدراسة أن فحص ومراجعة المعاملات التي تتم وفق الأسس واللوائح والنظم والإجراءات الموضوعية تؤثر في تحسين مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية بالمصارف السودانية.

ثانياً: التوصيات:

1. ضرورة زيادة تعزيز الوعي بالمسؤولية الاجتماعية في قطاع البنوك، وتحسين آلية الكشف عن معلومات المسؤولية الاجتماعية.
2. لنجاح عملية المراجعة الداخلية لابد من فحص السياسات المالية والمحاسبية والإدارية بالمصارف.
3. ضرورة الإفصاح عن المفردات التي لم يتم الاعتراف بها في القوائم المالية المنشورة للإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية مع العمل على تطوير المقاييس الكمية المناسبة.

المراجع:

أولاً: المراجع العربية

- [1] أنور، نورا محمد عماد الدين (2010م) المسؤولية الاجتماعية للشركات في ظل الازمة الاقتصادية العالمية، مسابقة الابحاث السنوية، مركز المديرين المصري، القاهرة.
- [2] جعفر، عثمان الشريف (2010)، مراجعة الحسابات، (الخرطوم : ب.ن ديسمبر).
- [3] الشملة، وآخرون (2016م)، المسؤولية الاجتماعية مدخل لتحقيق التميز التنظيمي – دراسة استطلاعية لآراء عينة من العاملين في مستشفى السلام، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد 1، العدد 4، كلية الادرة والاقتصاد، جامعة تكريت، تكريت، العراق.
- [4] ابراهيم، فريد محرم فريد، (2011م)، دراسة تحليلية لقياس العوامل المؤثرة في مستوى الإفصاح الاختياري بالتطبيق على شركات المساهمة المسجلة ببورصة الاوراق المالية المصرية، مجلة الدراسات المالية والتجارية، العدد 1، كلية التجارة، جامعة بورسعيد، مصر.
- [5] ابراهيم رشوان حجازي (1997) الاتجاهات الحديثة في مراجعة الحسابات، (القاهرة: دار الثقافة).
- [6] احميده، وآخرون (1012) دور الإفصاح الاختياري في ترشيد قرارات المستثمرين في الاسواق المالية، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، العدد 3، كلية التجارة، جامعة سوهاج، مصر.
- [7] الصغار، هادي رضا (2006م)، اخلاقيات الاعمال ومجتمع المعرفة، المؤتمر العلمي الدولي السنوي السادس، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، جامعة الزيتونة، عمان.
- [8] الفحما، فهد راعي، (2012م)، مدي التزام الشركات المساهمة العامة الكويتية بالإفصاح عن بنود محاسبة المسؤولية الاجتماعية، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، عمان، رسالة ماجستير في المحاسبة، غير منشورة.
- [9] الكاروري، احمد عبد الجليل النذير (2015م)، المسؤولية الاجتماعية، المؤتمر الثالث، مركز المجذوب للاستشارات الاقتصادية والمالية ومركز القارة الدولي، الخرطوم، السودان.
- [10] علي، كمال عبد السلام وآخرون، (2016م)، أثر التوسع في الإفصاح الاختياري على خصائص المعلومات المحاسبية لترشيد قرارات الاستثمار في سوق الاوراق المالية الليبي، كلية التجارة، جامعة المنصورة، المجلة المصرية للدراسات التجارية، المجلد 40، العدد 2، المنصورة، مصر.

- [11] محمد، حازم خالد، (2015م)، أثر الإفصاح المحاسبي الاختياري في التقارير المالية على ترشيد قرارات المستثمرين في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، كلية التجارة، جامعة الزرقاء، عمان، الأردن.
- [12] حماد، رشا، (2014م)، قياس أثر الإفصاح الاختياري في جودة التقارير المالية، المجلة الاردنية في ادارة الاعمال، العدد 4، عمادة الدراسة العلمي، الجامعة الاردنية، عمان، الأردن.
- [13] عبد الرحمن، عبد الرحمن عبد الله، (2017م)، ركائز الضبط المؤسسي ودورها في زيادة مستوى الإفصاح الاختياري، جامعة النيلين، مجلة الدراسات العليا، المجلد 7، العدد 18، الخرطوم، السودان.
- [14] رواني، بو حفص (2007م)، المراجعة البيئية في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية – حالة مؤسسة الجزائر لصناعة الأنايب، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر.
- [15] سرور، عاصم محمد احمد، (2017م)، قياس الإفصاح الاختياري على تحسين قرار الاقراض للشركات المقيدة في البورصة المصرية، مجلة الفكر المحاسبي، العدد 2، كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة، مصر.
- [16] سمير، واخرون (2016م)، إطار مقترح للإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات المساهمة السعودية، مجلة الفكر المحاسبي المجلد 1، العدد 2، كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة.
- [17] سويدان، واخرون، (2006م)، التسويق مفاهيم معاصرة، دار الحامد للنشر، عمان الأردن.
- [18] شيماء وآخرون، (2023) دور آليات الحوكمة في دعم جودة المراجعة الداخلية في إطار الدور الوسيط لآليات الحد من المخاطر، دراسة حالة ميدانية بقطاع الاتصالات، المجلة العلمية للبحوث التجارية، جامعة المنوفية، المجلد 50، العدد الثالث.
- [19] ضيافي، نوال (2010م)، المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة والموارد البشرية، رسالة ماجستير في ادارة الموارد البشرية غير منشورة، جامعة ابو بكر بلقاير، الجزائر.
- [20] عبد الفتاح محمد الصحن (2006) محمد السيد سرايا، شحاته السيد، الرقابة والمراجعة الداخلية الحديثة، (الاسكندرية: الدار الجامعية.
- [21] عصام الدين محمد متولي (2003) المراجعة: دار جامعة السودان المفتوحة.
- [22] محمد فرح عبد الحليم (2005) المراجعة الداخلية في المصارف السودانية، المؤتمر العربي الاول، القاهرة سبتمبر.
- [23] منصور، واخرون (2005م)، المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال – الأعمال والمجتمع، دار وائل، عمان، الأردن.
- [24] وجدي حامد حجازي (2010) اصول المراجعة الداخلية، (د.م)، دار التعليم الجامعي.
- [25] سعد الدين، إيمان محمد، (2012م) دراسة أثر الملكية العائلية على الإفصاح الاختياري بالتقارير السنوية المنشورة لشركات المساهمة المصرية، مجلة المحاسبة المصرية، العدد 3، كلية التجارة، جامعة القاهرة، مصر.

ثانياً: المراجع الأجنبية

- [26] Johan, Anselmsson, Johansson Ulf (2009) Corporate social responsibility and the positioning of grocery brands. An exploratory study of retailer and manufacturer brands at point of purchase, International Journal of Retail and Distribution Management, Volume 35, Number10.
- [27] Kexin Feng1, Xuan Zhang Li2 (2018) Influencing Factors of Corporate Social Responsibility Disclosure, School of Journalism and Communication, Nanjing Normal University, Nanjing, China.
- [28] Cannon, James N. and Ling, Zhejia and Wang, (2017), Qian and Watanabe, Olena 10-K Disclosure of Corporate Social Responsibility and Firms' Competitive Advantages (Septmebr7) Available at: SSRN: <https://ssrn.com/abstract=2805068> or <http://dx.doi.org/10.2139/ssrn.2805068>
- [29] Chen, Long, Tsang, Albert & others (2016), "Audited Financial Reporting and Voluntary Disclosure of Corporate Social Responsibility (CSR) Report", Journal of Management Accounting Research, Vol. 28, No. 2.
- [30] Petros Kalantonis and others,(2021) Modern Business Activities and Firms' Performance: The Case of Corporate Social Responsibility, Evidence from the Greek Listed Firms in the Athens Stock Exchange, , University of West Attica, Athens, Greece.

- [31] Jianjun Zou (2019), the Role of Internal Audit in Corporate Governance, American Journal of Industrial and Business Management, Vol.9 No.1, January.
- [32] MorbimarA .Dittenhofer (1999), Internal Auditory past, present, the Internal Auditor, June, page 66. 1 Ivy Mdemer, Best practices in Internal Audit, Business finance, (formerly controller magazine), November.
- [33] Gallego, Álvarez, & Quina, Custodio (2016), "Disclosure of corporate social responsibility information and explanatory factors", Journal of Online Information Review, Vol. 40, No.2.

RESEARCH ARTICLE

THE ROLE OF INTERNAL GOVERNANCE MECHANISMS IN ENHANCING SOCIAL RESPONSIBILITY DISCLOSURE IN SUDANESE BANKS

Salih Hasab Alrsoul Albadwey*

Dept. of Accounting, Faculty of Administrative Sciences, University of Omdurman Islamic, Sudan.

*Corresponding author: Salih Hasab Alrsoul Albadwey; E-mail: salihhbt@gmail.com

Received: 28 March 2024 / Accepted: 27 May 2024 / Published online: 30 June 2024

Abstract

The study problem lies in the lack of proper recognition of the importance of internal auditing as a modern auditing approach and its ability to predict an organization's going concern in relevant to social responsibility disclosure. The study aimed to highlight the significance of internal auditing and the interactive relationship it has in improving social responsibility disclosure. The study concluded that disclosing audit reports and the degree of fluctuations faced by an organization leads to predicting the extent to which governmental entities will continue to fulfill their social responsibility. This study recommends the necessity of raising awareness about corporate social responsibility and enhancing the mechanisms for disclosing social responsibility information.

Keywords: Internal governance mechanisms, Social responsibility disclosure, Sudanese banks.

كيفية الاقتباس من هذا البحث:

تأى الله، ص. ح. ا.، (2024). دور الآليات الداخلية للحكومة في تحسين مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية بالمصارف السودانية. مجلة جامعة عدن الإلكترونية للعلوم الإنسانية والاجتماعية، 5(2)، ص133-144. <https://doi.org/10.47372/ejua-hs.2024.2.358>

حقوق النشر © 2024 من قبل المؤلفين. المرخص لها EJUA، عدن، اليمن. هذه المقالة عبارة عن مقال مفتوح الوصول يتم توزيعه بموجب شروط وأحكام ترخيص (CC BY-NC 4.0) Creative Commons Attribution.

